فوق الطاولة

هني الحمدان

ترتيب «أولويات وجعنا» فقط!

هل سنبقى طويلاً في دوامة الإهمال والانتظار والتقاعس عن تأدية الواجبات بصورتها السليمة؟ وهل بات لزاماً على الأغلبية والشريحة المتعثرة من بني البشر دائماً أن يتألموا، وعليهم أن يخشوا المجهول وحساباتهم على قدم وساق؟! مقلق كثيراً ومؤلم بحق أن يتم ترك هوائنا للخوف المجهول وللمرض المعلوم وللأحوال التي لا تسر؟!

هل النفع والفلاح هو اليوم بالرمي وراء الظهور جلّ الأسباب والطرائق الواجب اتباعها والحرص عليها، لكي نلقى مسرباً أو طريق نجاة!

ما يحدث ليس سهلاً، فالوجع يعمّ في الحياة والهواء والكلام والظلام والموت حتى، وما نحن فاعلون سوى ترتيب «أولويات الوجع» وما أكثرها! موجوعون معيشياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى صرنا نخشى من أن يتسبب موتنا بوجع، ليس وجع الفقد، بل وجع كارثة التمهيد للموت والرحيل. ما يفعله العباد ترتيب أوجاعهم فقط بلا أي فائدة أو تخفيف..!

لا جديد، فالأيام تسرع الخطا، ومعيشة المواطن تضيق عليه، وبات ينظر إلى وقائع ما يجري بين فترة وأخرى كأخبار عابرة، وحتى أخبار الجرائم وقصص كشف تفاصيل وأسرار حوادث موت المواطنين المرضى في بعض المشافي مجرد حوادث روتينية، وأخبار عابرة، ولولا الصدف أحياناً لا أحد يعلم بما يحصل من زهق لأرواح مرضى أبرياء من قبل حيتان الطب، الذين حولوا مهنتهم الإنسانية إلى ما يشبه مسالخ لزهق أرواح البشر بلا رحمة أو ضمير، فقط همهم جمع المال وإرضاء غرورهم الزائف..!

أخبار الموت كثرت، وخاصة في المشافي، وأغلبيتها تمرّ بلا حس أو خبر، فيما يتسرب أحياناً خبر عن جريمة تخلق ردة فعل غاضبة على «السوشيال ميديا» تختفي بعد بضعة أيام، ويعود المواطن لتتصدر اهتماماته قضايا أخرى ملحّة..! والسؤال هنا: صحيح وصلت بعض الأخبار عن أخطاء طبية تتسبب بموت أناس إلى مسطحات «السوشيال ميديا» صدفة أو غير ذلك، وأثارت ما أثارته من زوابع، ولكن ما النتيجة و«برقية» من ستعلّق الخطايا والمسؤوليات أم.. المريض هو الخاسر الأوحد..؟

أجزم بالتأكيد أن هناك أخطاء يومياً ليس في مشفى خاص عن سواه من مشفى حكومي، فالأخطاء كثرت، أمام ازدياد الطلب على العلاج وارتفاع تكلفته الباهظة، وكل ذلك يحصل بعيداً عن أي متابعة أو مسؤولية من وزارة الصحة لمن يتلاعب ويخطئ ويتسبب بموت مريض؟!

لا يهم أحداً التعاطف كثيراً، ولا ذرف الدموع والتباكي وتقاذف المسؤوليات، المواطن والمريض وأي إنسان أو مؤسسة، الجميع ينتظر مسار العدالة، وهل سيتحقق وينال المخطئ عقابه..؟ فالتعاطف وشراء النفوس لا يكفي وأي تعاطف من قبل أي طبيب أو إدارة مع صاحب حق لا يعيد حقاً ولا يحمي إنساناً..!

يا سادة اليوم أقل عملية أو علاج يبدأ بالملايين وينتهي بما شاء الله، فاتورة باهظة تعجز عنها ميزانيات لا تقارن بميزانية مواطن راتبه لا يتعدى المئة وثلاثين ألفاً، فإجراء عملية قلب مفتوح بإحدى مشافي دمشق الخاصة المتواضعة كلفته اليوم خمسة وعشرون مليون ليرة فقط!

لا نقول إلا السلامة لقلوب الجميع، وأبعدكم الله عن تغول وشراهة بعض الأطباء الذين لاقوا ضالتهم باستغلال مرض البشر وقلة السيولة بحوزتهم..!

ليست جرائم كهذه هي الوحيدة التي تقع، هناك جرائم من أنواع أخرى، وتغيب حقائق كثيرة في خبايا ودهاليز الجرائم عن الرأي العام، فمصدر أمان أي مواطن بالقانون وحسن تطبيقه، فكثيرة هي الحقوق التي تنتهك ويتم التغاضي عنها وعن المسببين لها، فهل ارتكابات كهذه تدق ناقوس الخطر تجاه المنظومة الصحية، وأقصد منظومة المشافي الخاصة على وجه التحديد؟

تقارير أممية تتحدث عن وجود ١٧٠ ألف شخص سوري خسروا وظائفهم بسبب الزلزال

عزوز لـ«الوطن»: إحصائياتهم اعتمدت على تقديرات وشهادات أشخاص وأتوقع ارتفاع نسبة البطالة المؤقتة ٤٥ بالمئة

جلنار العلي

كشفت منظمة العمل الدولية مؤخراً في أحد تقاريرها أنه يوجد نحو ١٧٠ ألف شخص فقدوا وظائفهم بسبب الزلزال، ما أثر بشكل مباشر في أكثر من ٧٢٥ ألف شخص، في حين بلغ عدد المشاريع المتوسطة الحجم والصغيرة ومتناهية الصغر المتأثرة بسبب الزلزال نحو ٣٥ ألف مشروع، وقد أدت هذه البطالة المؤقتة إلى خسارة في الدخول تساوي ٥.٧ ملايين دولار شهرياً على الأقل.

المحلل الاقتصادي الدكتور عبد القادر عزوز، اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن هذه الإحصائيات عبارة عن تقديرات أو شهادات من بعض الأشخاص بسبب عدم معرفة المصادر التي تم الاعتماد عليها، وخاصة أنه لم يفصح أي مصدر رسمي عن عدد الأشخاص الذين خسروا أعمالهم، على اعتبار أن جزءاً كبيراً من أصحاب الأعمال يعملون ضمن منظومة اقتصاد الظل، متابعاً: «وتعد الجهات المسؤولة عن ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وغرف الصناعة في المحافظات المتضررة».

ولفت عزوز إلى أن الإحصائيات المنشورة تتناول أعمال القطاع الخاص (حرف وورش ومهن) التي تضررت حتماً بشكل كبير بفعل الزلزال، على عكس عمال الخدمة العامة الذين ما زالوا قائمين على أعمالهم، مشيراً إلى أن المشكلة تتمثل في فوات فرص العمل وإغلاق العديد من المنشآت والورش بسبب اضطرار أصحابها لذلك أو بسبب تهدمها، ما أدى إلى خروجها من سوق العمل، وهذا يعني معاناة من بطالة مجددة مؤقتة لا تندرج تحت أنواع البطالة الهيكلية أو المقنعة أو الموسمية التي تعاني منها سورية بالأساس نتيجة سنوات الأزمة الطويلة وخروج الكثير من المنشآت الصناعية والتجارية عن العمل، متوقعاً ارتفاع نسب البطالة بسبب الزلزال بنسبة تتراوح بين ٣٥-٤٥ بالمئة.

وفي سياق متصل، أكد عزوز أنه عندما يندرج بعض الأشخاص تحت مسمى البطالة المؤقتة ريثما يجدون فرص عمل أخرى أو يعيدون افتتاح منشآتهم سيخسرون حتماً دخولهم لفترة معينة من الزمن، وهذا ما سيؤدي إلى إضعاف الطلب الفعال الاستهلاكي الكلي في المجتمع، وبالتالي ستتباطأ العملية الإنتاجية، وتضعف القدرة على تلبية حاجات السوق والطلب، معتبراً أن تداعيات هذا الأمر ستؤدي إلى انخفاض مردود النمو الاقتصادي لهذا العام لينخفض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لذلك.

وتوقع أن الآثار التي تم الحديث عنها ستؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، ولكن يمكن معالجة ذلك من خلال لجوء الحكومة إلى الاستدانة العامة والتمويل بالعجز لمواجهة تلك التداعيات، مشيراً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حكومية حقيقية حيال هذه البطالة المؤقتة، من خلال جبر الضرر والتسريع في معالجة تداعيات الزلزال لإعادة إطلاق الأنشطة مجدداً، آملاً أن تنعكس بوادر التعافي الاقتصادي والتقارب السياسي على المستوى الاقتصادي، وأن يشهد العام القادم موازنة عامة تأخذ بالحسبان احتياجات المتضررين وأصحاب الدخول الثابتة وأن تسهم في تعزيز النمو في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والزراعة والصناعة، ما يسهم بشكل عام في إعادة تفاعل ومشاركة جميع عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

بدء بيع بذار القطن في ٥ محافظات

أكثر من ٥٨ ألف هكتار خطة زراعة محصول القطن أعلاها في الرقة

الوطن

أعلنت المؤسسة العامة لإكثار البذار عن بدء بيع بذار القطن الزراعي في فروعها في محافظات حلب وحماة ودير الزور والرقة ودمشق وفروع المصرف الزراعي التعاوني في تلك المحافظات بسعر ٢٨٥٢١٠٠ ليرة للطن الواحد. ودعت المؤسسة مزارعي القطن لمراجعة فروعها وفروع المصرف الزراعي لاستجرار حاجتهم من البذار.

مديرة التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الزراعة المهندسة نازك العلي بينت أن خطة محصول القطن لهذا الموسم بلغت ٨٦٠٨ هكتارات منها ٣٠٠ هكتار في ريف دمشق، و٩٥١ هكتاراً في الغاب، و٢٠٠ هكتار في إدلب، و٥٢٩٤ في حلب، و٢٨٢٧١ في الرقة، و١٦٧٩٢ هكتاراً في دير الزور، و٦٨٠٠ هكتار في الحسكة، ولفتت العلي إلى أنه تم التخطيط لمحصول القطن على مشاريع الري الحكومية حصراً وبناءً على المردود المائي ووفق احتياجات وزارة الصناعة.

ومن الجدير ذكره وانطلاقاً من أهمية القطن كمحصول إستراتيجي من الناحية الزراعية والصناعية والإنتاجية والتسويقية كانت الوزارة قد أكدت أنه يتم العمل على إبرام عقود مع الفلاحين من وزارة الصناعة وتأمين جميع مستلزمات الإنتاج أو جزء منها لضمان الحصول على كميات جيدة من محصول القطن لهذا العام، وبالتالي يحصل الفلاح على إنتاج أعلى من وحدة المساحة، إضافة إلى تنفيذ المساحة المخططة لزراعة هذا المحصول بالكامل.

وبالنسبة لأصناف القطن الموجودة حالياً ذكرت الوزارة أنها ذات جودة عالية لتعطي أعلى طاقة إنتاجية ومتأقلمة مع بيئة زراعتها، وكانت الوزارة قد حذرت الفلاحين من شراء بذور غير معروفة المصدر تؤثر في نوعية القطن المنتج والمسلم لمؤسسة حلج وتسويق الأقطان، والأهم أن خطة الوزارة لهذا العام تبنى على شقين أساسيين هما القدرة الإروائية في المحافظات المنتجة للقطن والحاجة السنوية لوزارة الصناعة.

المجموعة الأولى في محطة حلب خلال شهر بالخدمة

«الكهرباء»: يلزمها ألف طن فيول يومياً وتؤمن ٢٠٠ ميغا إضافية وأي تحسن بالكهرباء رهن توريد حوامل الطاقة

عبد الهادي شباط

كشف مدير في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن تجاوز نسب التنفيذ في المجموعة الأولى من محطة حلب الكهربائية الـ٩٥ بالمئة رغم جملة الصعوبات التي اعترضت العمل وخاصة التمويل حيث قدرت وزارة الكهرباء تكلفة إصلاح المجموعتين الأولى والخامسة في المحطة بأكثر من ١٢٣ مليون يورو.

بينما توقع أن تدخل هذه المجموعة الأولى الخدمة بغضون شهر في حال تم العمل بها كما هو مخطط له بطاقة إنتاجية تقدر بنحو ٢٠٠ ميغا واط وهو ما يعادل ١٠ بالمئة من حجم التوليد الحالي.

وعن أثر ذلك في تحسن الكهرباء، بين المدير أن ١٠ بالمئة نسبة جيدة لكن أي تحسن في الكهرباء هو رهن بتحسن توريد حوامل الطاقة مقدراً حاجة هذه المجموعة في حال دخلت الخدمة لنحو ألف طن من مادة الفيول يومياً.

وعن عدم تحسن الكهرباء على الشبكة رغم اعتدال الطقس بين أن سببه تراجع حوامل الطاقة وخاصة مادة الغاز لحدود ٦،٥ ملايين متر مكعب يومياً في حين تراوح توريدات الفيول مكانها يقابلها ارتفاع في الطلب على الكهرباء خاصة لاستخدامات التبريد وتسخين المياه بسبب عدم توفر بدائل (غاز- مازوت وغيره)، كل ذلك ساهم بعدم حدوث تحسن أكثر من الواقع الحالي في التغذية على شبكات الكهرباء والذي ترجم في ساعات التقنين المطبقة على الشبكة، مبيناً أن حجم التوليد حالياً أقل من ٢ ألف ميغا من الكهرباء رغم استطاعة مجموعات التوليد بظروفها الفنية الحالية توليد نحو ٤٢٠٠ ميغا واط في حال توفرت حوامل الطاقة.

وتفيد الوزارة في تصريحاتها السابقة لـ«الوطن» بأنه في الجانب الفني فإن مجموعات التوليد الحالية (العاملة) قادرة في حال تم تأمين مادة الغاز على توليد حتى ٤٥٠٠ ميغا واط وهو ما يعادل ٦٠ بالمئة من حاجة البلد كهربائياً، لذلك فإن الطاقة الإنتاجية الحالية هي لا تتجاوز ٥٠ بالمئة من الطاقة التشغيلية المتاحة لمجموعات التوليد العاملة مع مراعاة أن الكثير من الاحتياجات الصناعية والتجارية وحتى المنزلية لم تعد كما كانت عليه قبل عام ٢٠١١.

وبين المدير في نهاية حديثه لـ«الوطن» أنه سيتم خلال الفترة المقبلة تنفيذ صيانات لعدة مجموعات توليد وهي صيانات دورية في مثل هذه الأشهر من السنة وخاصة مجموعات التوليد في محطة الزارة بحماة.

كيف تفلس البنوك؟

محمد لـ«الوطن»: عندما تعجز عن تلبية متطلبات المودعين بسحب أموالهم

البنوك السورية محافظة على النسب الرقابية المطلوبة من مصرف سورية المركزي

نوار هيفا

بعد قصة إفلاس مجموعة من البنوك التي حصلت منذ أسابيع، انتشر سؤال يستفسر عن كيفية إفلاس البنوك، وما الذي يؤدي إلى إفلاسها، في حين تسعى معظم السياسات الاقتصادية لحماية أصولها النقدية وسيولتها المصرفية من خطر الإفلاس.

عن الموضوع بشقيه المحلي والعالمي، الباحث الاقتصادي د. علي محمد بين لـ«الوطن» أن نظام عمل البنوك يقوم على استقطاب الأموال من المودعين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين، وسواء كانت هذه الأموال على شكل حسابات جارية أم على شكل ودائع بفائدة تدفع بتاريخ استحقاق الوديعة، ومن ثم تقوم بإقراض هذه الأموال على شكل تسهيلات ائتمانية، أي قروض وتمويلات لكافة شرائح المقترضين سواء أشخاص طبيعيين أم اعتباريين كشركات ومؤسسات وغيرها، ومن الممكن أن تضخ البنوك كتلة نقدية في استثمارات مختلفة كشراء سندات خزينة على سبيل المثال وبعض أوجه الاستثمار التي يسمح فيها النظام النقدي.

وعن إفلاس البنوك وأسبابها أوضح الدكتور محمد أن البنك يعلن إفلاسه بشكل عام عند عدم قدرته على تلبية متطلبات المودعين بسحب أموالهم نتيجة عدة أسباب، ما يعني انخفاض سيولته بشكل كبير، ومن الأسباب على سبيل المثال لا الحصر، قيامه باستثمار الأموال في مشاريع كبيرة تعرضت لخسارة، أو أنه قد منح تسهيلات ائتمانية دون دراسات ائتمانية كافية ساهمت بتدني جودة محفظة ديونه، وتعثر عملائه في السداد، ما يجعل البنك غير قادر بعد ذلك على رد الأموال للمودعين.

وبالنسبة للحالة الأميركية التي رأيناها، بين الدكتور محمد أن انتقال العدوى داخل أميركا كان منخفضاً نظراً لكون أصول بنك سيليكون فالي لا تتخطى ١ بالمئة من الأصول المصرفية الأميركية لذلك لم يمتد الانهيار إلا لبنكين آخرين وتوقف، كما أن التحركات الأميركية بخطط إنقاذ سريعة هدأت الأسواق، إضافة لضعف احتمالية العدوى لباقي دول العالم.

وأكد أن موضوع إفلاس البنوك الأميركية يفتح نافذة على احتماليات تعثر بعض الاستثمارات الأميركية في سندات الخزينة الأميركية، خاصة للبنوك التي تعمل وفق شراء سندات خزينة منذ عدة سنوات، مع الرفع المتتالي الذي تم في العام ٢٠٢٢ وحتى اللحظة لسعر الفائدة، كله ساهم بانخفاض أسعار السندات مقابل سعر الفائدة، لذلك بعض البنوك إذا لجأت في يوم من الأيام إلى بيع سندات قديمة فسوف تبيعها على سعر أقل مما اشترته، بالتالي ستكون نهايتها كما حصل لبعض البنوك الأميركية.

وأوضح محمد أن الاستثمارات بسندات الخزينة لابد أن يكون فيها تدقيق ولاسيما من ناحية مواءمة نفقات الأصول واستحقاقات الخصوم، وهو سبب رئيسي لإفلاس أي بنك نظراً لأنه يستثمر استثمارات طويلة الأجل بأموال قصيرة الأجل.

أما بالنسبة لسورية وباقي الدول أوضح الدكتور محمد أنه ومن خلال التنبؤات قد تكون العدوى منخفضة، وقد يحصل ما هو خارج التوقع، وبالنسبة للدول النامية والدول المنغلقة «كسورية» يبقى التعامل المصرفي ضمن حدود الدول بشكل عام، فنحن أولاً ضمن جدول العقوبات وعمل البنوك السورية منحصر ضمن حدودها سواء من ناحية قبول الودائع أم منح الائتمان، كما سبق أن مر ما هو أصعب على الاقتصاد السوري وكانت البنوك السورية محافظة على النسب الرقابية المطلوبة من مصرف سورية المركزي من خلال السياسة الحمائية للأصول حيث كان يتبع سياسة مشددة لحماية الأصول السورية، مبيناً أنه لا خوف على البنوك السورية من هذه الأزمات مادامت البنوك تعمل بحدود ضيقة جداً، إضافة إلى ضعف الثقافة المصرفية في سورية.

تعزيز الشراكة مع الوزارات المعنية بالشأن الاقتصادي

عضو غرفة تجارة لـ«الوطن»: ما دام دخل المواطن منخفضاً فستستمر المشكلات في الأسواق

رامز محفوظ

بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن» أن غرف التجارة تعتبر شريكاً للحكومة باعتبارها على تواصل مباشر مع الأسواق وتعلم بما يجري على الأرض بشكل مختلف عما تعلمه الوزارات والجهات المعنية، لذا يجب تعزيز عملية الشراكة مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بشكل أكبر عقب استلام وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي مهامه ومع جميع الوزارات المعنية بالشأن الاقتصادي.

ولفت إلى انه من المفترض أن تكون غرف التجارة شريكاً حقيقياً للحكومة في عملية التنمية وإبداء الرأي وعملية اتخاذ القرار، أي يجب أن تكون شريكاً في أي شأن اقتصادي، وتحقيق هذه الشراكة يعود بالفائدة على الجميع، موضحاً أن الوزارات المعنية بالشأن الاقتصادي تعمل بآلية وغرف التجارة تعمل بآلية مختلفة وبالتالي فإن تعزيز التشاركية بينهما حتماً سيؤدي إلى نتائج إيجابية.

وأكد أن المطلوب من غرف التجارة اليوم أن تكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها وأن تكون قادرة على التعبير وإعطاء فكرة عن الواقع الاقتصادي وإلى أين يجب أن يسير هذا الواقع، لافتاً إلى أن هذا الأمر يتم من خلال تكاتف الجهود وتنشيطها وذلك من خلال زيادة التواصل معها والاستماع للمقترحات والاستمرار بعقد اللقاءات الدورية مع المعنيين في الحكومة.

وأوضح أن هناك غرف تجارة تعتبر قوية اليوم وتقوم بدورها على أكمل وجه ولديها أعضاء مجلس إدارة فاعلون على حين أن هناك غرف تجارة أخرى لا تمتلك القدرة بشكل كاف للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

وعن أهمية تعزيز التواصل بين غرف التجارة ووزارة التجارة الداخلية ودوره في إيجاد حل لارتفاع الأسعار وتخفيف الأعباء عن المواطن، أوضح الحلاق أن تعزيز التواصل يمكن أن يساهم بتخفيض الأسعار لكن الأجدى لتخفيض الأسعار أن يتم التواصل مع جميع الوزارات المعنية بالشأن الاقتصادي باعتبار أن العملية الاقتصادية تعتبر عملية متكاملة بين جميع المعنيين بالشأن الاقتصادي من القطاع الخاص والقطاع الحكومي وقطاع الأعمال.

وأشار إلى أنه ما دام دخل المواطن في القطاع الحكومي منخفضاً والفجوة بين الدخل والأسعار كبيرة وتتوسع فإننا سنبقى نرى أن هناك مشكلات في الأسواق، وفي حال لم يتم إيجاد حل لمشكلة انخفاض الدخل ستبقى هذه الفجوة موجودة، ولن نستطيع معالجة مشكلة ارتفاع الأسعار بطريقة مجدية للمواطن.